

النشرة الأسبوعية

www.cndh.ma

عدد 124 - 126 - من 21 دجنبر إلى 10 يناير 2016

المجلس الوطني يقدم توصياته حول هيئة المناصفة ومجلس الأسرة والطفولة

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2015 رأيين استشاريين بخصوص هيئة المناصفة ومكافحة التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، استجابة لطلب إيداء رأي أحاله رئيس مجلس النواب على المجلس الوطني بتاريخ 24 نونبر 2015.

هكذا، قدم المجلس رأييه بخصوص مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة التمييز ومشروع قانون 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة. ويتضمنان توصياته بشأن طبيعتهما واستقلاليتهما ومجالات تدخلهما وصلحياتهما وتركيبتهما وأجهزتهما وتنظيمهما الإداري والمالي...، على ضوء أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

وجاء في الرأي الخاص بهيئة المناصفة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان «الذي يقر بأنه يعود إلى المشرع تحويل أو عدم تحويل الهيئة اختصاصات شبه قضائية، يوصيه بتقوية اختصاصات الهيئة في مجال الحماية»، بالإضافة إلى توفير الاختصاصات والسلطات اللازمة للاضطلاع هذه الهيئة بولايتها بشكل مناسب.

من جهة أخرى، يؤكد المجلس الوطني ضرورة ضمان استقلالية المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ومنحه اختصاصات واسعة في مجال رصد وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالأسرة والطفولة وكذا أثر الإنفاق العمومي على أعمال حقوق الطفل. وبحسب رأي المجلس، فيجب أن يشكل مفهوم المصلحة الفضلى للطفل أساس اختصاصات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في مجال تتبع وضعية الطفولة أو المخططات الوطنية المتعلقة بالطفولة.

يذكر أن المجلس كان قد أصدر في أول عدد من سلسلة المساهمة في النقاش العمومي، في دجنبر 2013، مذكرة حول المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة تضمنت تصورا أوليا لمهام المجلس وأدواره ومجالات تدخله وتشكيلته. وتجدر الإشارة أيضا أنه انطلاقا من الأهمية الكبرى التي يوليها المجلس لقضية المساواة والمناصفة، فقد أنجز منذ إحدائه العديد من الدراسات والمساهمات والمذكرات والتقارير للتراجع من أجل أعمال مبدأ المناصفة، نذكر منها مذكرة المجلس حول تأسيس هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، تقرير حول «وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور»، دراسة مقارنة حول مأسسة المناصفة، في أفق إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، مذكرة حول محاربة العنف ضد النساء...

الأرشيف التاريخ والذاكرة : إصدار جديد حول «تاريخ المغرب المستقل: سير شخصيات سياسية»

في إطار أعمال توصيات هيئة الإنصاف والمناصفة المتعلقة بحفظ الأرشيف والتاريخ والذاكرة، أصدر مركز التاريخ الراهن، المحدث بكلية الآداب بالرباط بشراكة بين جامعة محمد الخامس والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤلفا تحت عنوان «تاريخ المغرب المستقل: سير شخصيات سياسية».

ويعتبر هذا المؤلف، الذي نسق إعداده الأستاذان الجيلالي العدناني ومحمد كنيب، ثمرة عمل جماعي ضم ثلة من الأكاديميين والباحثين، بحيث يهدف إلى الإسهام في جهود التعاطي مع تاريخ الزمن الراهن ورفع التحديات التي يطرحها. ويعتمد المؤلف على مقاربة تاريخية، وعلى استثمار الأرشيف والسير المتاح، بالإضافة إلى مجموعة من الشهادات. وجاء في مقدمة الكتاب أنه «ومن خلال تتبع مسارات رجال ونساء بصموا المشهد السياسي المغربي منذ سنة 1956 (والذين مازال بعضهم يتقلد مسؤوليات في الحكومة أو مسؤوليات أخرى)، ينكب المؤلف على تسليط الضوء على تطور هذه المسارات وإحيائها، ولو بقسط يسير، في بعدها وجوهرها الإنساني».

ويقدم هذا الكتاب، الذي تم إصداره باللغة الفرنسية، في إطار برنامج متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالأرشيف والتاريخ والذاكرة المنفذ بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، 138 نبذة عن سير شخصيات سياسية مغربية لعبت دورا في تاريخ المغرب خلال فترة الاستقلال.

المجلس يشارك بقطر في ورشة حول تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الهيئات التعاقدية

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بالسيد محمد الصبار، الأمين العام، يومي 20 و21 دجنبر 2015 بالدوحة، في ورشة حول تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الهيئات التعاقدية (اللجان الأمامية المعنية بتتبع مدى إعمال الاتفاقيات الدولية)، منظمة من لدن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وشهد اللقاء مشاركة عشرة مؤسسات وطنية عربية لحقوق الإنسان (تونس، الجزائر، مصر، السودان، دجيبوتي، قطر، عمان، الأردن، جزر القمر والمغرب) بالإضافة إلى ممثلين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وتناولت نقاشات الورشة وسائل وآليات تعزيز التفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية مع الهيئات التعاقدية، مع التركيز على سبل تفعيل التوصيات المعتمدة من لدن هذه الهيئات وتبادل الممارسات الفضلى في هذا المجال.

وقد قدم السيد الصبار خلال هذا اللقاء تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال التعاون والتفاعل مع الهيئات التعاقدية، مبرزا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم منذ سنة 2011 تقارير موازية لهذه الهيئات.

في ضيافة المجلس

دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية : استضاف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 15 و16 دجنبر 2015، السيدة سوزان ألزنر، مسؤولة بدائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية (UN-NGLS). وبالإضافة إلى عقدها لقاء مع رئيس المجلس السيد ادريس اليزمي، التقت المسؤولة الأمامية بالعديد من فاعلي المجتمع المدني والفاعلين المؤسسيين. وتمحورت تلك اللقاءات حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة وتعزيز إسهامها في المؤتمر الثاني والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP22).

اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

الدار البيضاء-سطات

تقديم تقرير حول أوضاع وحقوق النساء داخل المؤسسات السجنية بالجهة

قدمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات، في إطار لقاء تواصلي يوم 30 دجنبر 2015 بالدار البيضاء، تقريرها المنجز حول «حقوق السجينات بين المعايير الدولية وظروف الاحتجاز». ويقدم التقرير الذي أعدته اللجنة خلال الفترة ما بين غشت 2014 وغشت 2015 تشخيصا لأوضاع السجينات في المؤسسات السجنية بجهة الدار البيضاء - سطات، ويقف عند مدى ملاءمة السياسة السجنية للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، كما يقدم توصيات واقتراحات من أجل ضمان حماية حقوق هذه الفئة. هكذا يتضمن التقرير توصيات تهم على الخصوص إصلاح التشريعات وتعزيز الضمانات القانونية لفائدة السجينات، تحسين شروط إقامة السجينات (البنيات والتجهيزات والخدمات)، احترام وحماية الحق في الصحة والتكوين والتعليم والشغل داخل المؤسسات السجنية، الحق في حسن المعاملة والحماية من العنف، احترام الحق في الاتصال بالعالم الخارجي، الحق في ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية. كما تشمل التوصيات حماية السجينات الحوامل والقاصرات والحاملات للإعاقه وكذا السجينات الأجنبية والمسنات. فضلا عن توصيات تهم الاستفادة من الإفراج المكثف بشروط ومن العفو والرعاية اللاحقة والتواصل مع منظمات المجتمع المدني وتوصيات بشأن تعزيز تكوين وتأهيل موظفي وموظفات السجون.

الرباط-القنيطرة

تتويج الفائزين بجائزة ناشئة الفكر الحقوقي برسم سنة 2015

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة بشراكة مع أكاديمية التربية والتكوين بالجهة حفل تتويج الفائزين بالنسخة الثالثة لجائزة ناشئة الفكر الحقوقي برسم سنة 2015، وذلك يوم 7 يناير 2016 بمدينة الرباط. وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الدورة، 700 مشاركة ومشاركا. وتميزت دورة 2015، إلى جانب تحقيق الأهداف المسطرة وطنيا، بتوسيع فرص المشاركة أمام التلاميذ بالسلك الثانوي العام والخاص في الجهتين إضافة إلى تشجيع مبدأ المناصفة. وتهدف جائزة ناشئة الفكر الحقوقي التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2013 إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وإشاعتها وترسيخ ثقافتها في صفوف الناشئة، خاصة من خلال تحسيس التلميذات والتلاميذ بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتنمية قدراتهم المعرفية في مجال الفكر الحقوقي بصفة عامة. ويتبارى كل سنة تلامذة المستويين الإعدادي والثانوي حول جائزة ناشئة الفكر الحقوقي. وقد تم اختيار كتاب «في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان» الذي أصدره المجلس مرجعا رئيسيا يعتمده المبتارون لإنتاج نصوص ذات صلة بحقوق الإنسان والفلسفة.

الحسيمة-الناظور

دورة تكوينية لموظفي المؤسسة السجنية بزايو والحسيمة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور دورتين تكوينيتين لفائدة الموظفين العاملين بكل من السجن الفلاحي بزايو والسجن المحلي بالحسيمة، وذلك يومي الخميس 7 يناير والجمعة 8 يناير 2015 على التوالي. وتمثل الهدف من هاذين التكوينين في تقوية قدرات أطر المؤسسة السجنية في مجال حقوق الإنسان من خلال التعريف بالحقوق المكفولة للسجناء بموجب المعايير الدولية ومدى ملاءمتها مع القوانين الوطنية ومناقشة واقع المؤسسات السجنية وأوضاع السجناء بها، كما سعى إلى الرفع من مؤهلات الموارد البشرية وتمكينهم من تفعيل دورهم في مجال إنفاذ القوانين مما يعزز وظيفة المؤسسة السجنية في التأهيل والإصلاح وإعادة الإدماج.

طنجة

ندوة جهوية تحت شعار «تحديات السياسات المحلية ورهانات الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة»

ساهمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة في ندوة جهوية تحت شعار «الإعاقة بين تحديات السياسات المحلية ورهانات الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة» من تنظيم جمعية فهمني للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة وبحضور فعاليات المجتمع المدني والمستشارين الجماعيين، وذلك يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2015 بمدينة العرائش. وقد قدم السيد أحمد عبداني عضو اللجنة خلال اللقاء مداخلة حول «دور المؤسسات الوطنية في إعمال مقتضيات الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة» تطرق خلالها لاختصاصات المجلس الوطني ودوره في حماية الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بأوضاعهم مبرزا الآراء الاستشارية والتوصيات التي أصدرها المجلس في هذا الموضوع. كما أشار إلى الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق برعاية الأشخاص في وضعية إعاقة، وأكد على أهمية الدمج التربوي الشامل للأطفال ذوي الإعاقة والحق في التعليم العالي للأشخاص في وضعية إعاقة.

ورشات حول ثقافة الحق والواجب والحرية والتسامح

قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، يوم الأربعاء 23 دجنبر 2015 بثانوية الحاج احساين الحضري التأهيلية ببني أحمد نيابة شفشاون، بتأطير ورشات للتربية على حقوق الإنسان من تنظيم نادي المواطنة وحقوق الانسان بهذه الثانوية وقد أشرفت السيدة فاطمة الزهراء فزازي، عضو اللجنة على تأطير ثلاث ورشات همت «ثقافة الحق والواجب»، «قيمة الحرية»، «قيمة التسامح»، استفاد منها حوالي 40 تلميذ وتلميذة.

العيون - السمارة

لقاء تواصلي حول تحديات مكافحة التغيرات المناخية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون - السمارة، يوم 30 دجنبر 2015 مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة العيون الساقية الحمراء لقاء تواصليا حول مكافحة التغيرات المناخية، وذلك من أجل رفع الوعي في الوسط المدرسي بهذه الإشكالية وكذا في سياق استضافت المغرب في نونبر 2016 للدورة الـ22 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي (COP22).